

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق سعيد حمدين

مخبر القانون الاقتصادي ينظم بمشاركة فرقتي البحث:

01/ "تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر"

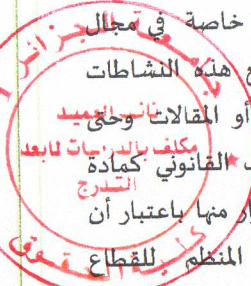
02/ "الجمارك لحماية وترقية

الاقتصاد الوطني"



أولاً- ديباجة الملتقى

يأتي تنظيم هذا الملتقى الوطني، في إطار تشجيع الدراسات القانونية المرتبطة بالمستجدات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والوطني، سيما مع النقص الواضح الذي يعرفه ميدان العلوم القانونية في مجال الدراسات البحثية المرتبطة بهذا الجانب، في مقابل غزارة نشاطات البحث في بقية ميادين العلوم الإنسانية والإجتماعية خاصة في مجال جزائري علوم الاقتصاد والتسيير، إلا أن ما يطبع هذه النشاطات سواء ما تعلق منها بالبحوث الأكاديمية أو المقالات وحتى المحاضرات العلمية، أنها تتخذ من الجانب القانوني كمادة أولية لبناء خطة عملها، وهي حتمية لا فرار منها باعتبار أن الإطار القانوني التشريعي والتنظيمي المنظم للقطاع الاقتصادي يعتبر المصدر الأول والأصلي للإجابة على مختلف الإشكاليات البحثية مهما كان توجهها، إقتصادي، سياسي، تجاري، وبالتالي فالأجدر أن تكون المؤسسات الجامعية المختصة في مجال العلوم القانونية الأولى والأحق بتناول هذا النوع من المواضيع.



كخيار للإلتحاق بركب العالمية في المجال الإقتصادي والتحرر من المخاوف المرتبطة بالأزمات المالية العالمية وتأثيراتها السلبية على أسعار النفط، ومساهمة النسيج المؤسساتي للدولة في هذا المساعي بكل أجهزته سيما تلك المتدخلة في المجال المالي عموماً والإقتصادي على وجه الخصوص، وكذا العراقيل التي حالت ولا تزال تحول دون الوصول إلى التجسيد الفعلي والنهائي لهذا المسعى، من هذا المنطلق وقع اختيارنا على موضوع قديم ولكنه متجدد ويتعلق الأمر بـ "ترقية الصادرات خارج المحروقات كخيار للإنتقال من إقتصاد المحروقات إلى الإقتصاد المتنوع"، وهو من مواضيع الساعة على الساحة الوطنية، خاصة مع إعتقاد قانون المالية الأخير لسنة 2022 الذي جاءت أغلب أحكامه، لتعزيز هذا التوجه المتجدد في إطار تحقيق مشروع التنوع الإقتصادي في الجزائر، من خلال النهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات.

ثانياً- إشكالية الملتقى

ماهي الآليات القانونية التي اعتمدها الجزائر في إطار تجسيد توجهها نحو التنوع الإقتصادي والتحرر من تبعية إقتصاد المحروقات؟ وإلى أي مدى استطاعت تحقيق تطلعاتها في هذا المجال، في ظل المستجدات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الساحة الوطنية منذ الإستقلال؟

ثالثاً- أهداف الملتقى

يسعى الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تصب في مجملها حول إعطاء المواضيع الاقتصادية حظها ونصيبها من الدراسة في ميدان العلوم القانونية بجميع فروعها وتخصصاتها من خلال:

✓ تحديد الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية في جانبه القانوني وتمييزه عن المفاهيم المشابهة له.

الملتقى الوطني بعنوان:

ترقية الصادرات خارج المحروقات كخيار للإنتقال من

إقتصاد المحروقات إلى الإقتصاد المتنوع

تاريخ الملتقى: يومي 21 و 22 سبتمبر 2022

الهيئة الشرفية للملتقى:

أ.د بن تليس عبد الحكيم رئيس جامعة الجزائر 1

أ.د علاوي عيسى مدير كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

رئيسة الملتقى: د. زعباط فوزية

رئيس اللجنة العلمية: د. مجاج ناصر

رئيسة اللجنة التنظيمية: د. نايلي حبيبة

- 1- أسباب تراجع نسبة الصادرات خارج المحروقات (الأسباب القانونية، الاقتصادية، الخلفيات السياسية)
- 2- القيود والضوابط المفروضة على نشاط التجارة الخارجية في الجزائر
- أ- الإجراءات والقيود الجمركية.

ب- القيود المفروضة على نشاطات الإستثمار.

ج- الحلول القانونية المقترحة لرفع نسبة الصادرات.

خامسا- اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية د. مجاح ناصر

- أ.د بن خروف عبد الرزاق..... جامعة الجزائر 1
- د. زعباط فوزية..... جامعة الجزائر 1
- د. آيت دحمان سيد علي..... جامعة الجزائر 1
- د. شامي ليندة..... جامعة الجزائر 1
- د. نايلي حبيبة..... جامعة الجزائر 1
- د. درويش السعيد..... جامعة الجزائر 1
- د. بن يعقوب حنان..... جامعة الجزائر 1
- د. جلاخ نسيم..... جامعة الجزائر 1
- د. عينين فضيلة..... جامعة الجزائر 1
- د. بخفي سهام..... جامعة الجزائر 1
- د. حدوم ليلي..... جامعة الجزائر 1
- د. فاضل خديجة..... جامعة الجزائر 1
- د. عمرو جويدة..... جامعة الجزائر 1
- د. قحموس نوال..... جامعة الجزائر 1
- د. مالح وهرة..... جامعة الجزائر 1
- د. فرقوس فتيحة..... جامعة الجزائر 1
- د. أوكال حسين..... جامعة الجزائر 1
- د. محرز جلال..... جامعة الجزائر 1
- د. تونسي صبرينة..... جامعة الجزائر 1

2- الآليات الجمركية المرافقة

- أ- الأنظمة الجمركية الاقتصادية الخاصة بالتصدير
- ب- النظام القانوني للمتعامل الاقتصادي المعتمد
- 3- التحفيزات المالية الموجهة لدعم نشاطات التصدير في الجزائر

أ- التحفيزات الضريبية لنشاطات التصدير.

ب- الوسائل المصرفية الموجهة لدعم نشاطات التصدير.

ج- الإجراءات الداعمة لنشاطات التصدير في مجال التأمين.

المحور الرابع: الآليات المؤسسية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

- 1- الهيئات الوطنية المتدخلة في مجال ترقية التجارة الخارجية (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE).
- 2- الهيئات الدولية والإقليمية لدعم التجارة الخارجية.

المحور الخامس: دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- 1- الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية.
- 2- الدبلوماسية الاقتصادية والعملة الاقتصادية.
- 3- الدبلوماسية الاقتصادية والإستثمار.

المحور السادس: إقتصاد المعرفة كآلية للتنوع الإقتصادي

- 1- المقومات الأساسية لإقتصاد المعرفة (الإبتكار، الإبداع، الرقمنة، تكنولوجيا المعلومات والإتصال).
- 2- المؤسسات الناشئة كمحرك أساسي لإقتصاد المعرفة
- التنظيم القانوني، التحفيزات الإستثنائية في الجانب المالي والملكية الفكرية)

المحور السابع: تحديات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (العراقيل والحلول).

✓ فتح المجال للبحوث القانونية في المجال الإقتصادي، وإعطاء الفرصة للباحثين المتخصصين في هذا المجال لتبادل خبراتهم وإثراء البحوث القانونية في هذا الموضوع.

✓ تجسيد مفهوم الأصالة والإبتكار في مجال البحوث القانونية، من خلال ولوج موضوعات جديدة وراهنة سيما في المجال الإقتصادي، وانتقالها من التهميش في ميدان القانون.

✓ خلق نوع من التكامل العلمي في مجال البحث في العلوم القانونية خاصة على مستوى كليتنا، من خلال تنوع المواضيع المعتمدة في التظاهرات العلمية، والخروج من حلقة المواضيع المتكررة.

رابعاً- محاور الملتقى

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

- 1- مفهوم التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.
- 2- أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.
- المحور الثاني: واقع الإقتصاد الوطني وضرورة التوجه نحو التصدير

- 1- ضعف التنوع الاقتصادي وتعلقه بالمحروقات
- 2- الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية في الجزائر (برامج الإصلاحات الهيكلية)

المحور الثالث: الآليات القانونية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات

- 1- قراءة قانونية للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بترقية الصادرات (قوانين المالية المتوالية، قوانين الإستثمار، قوانين الجمارك، قوانين الصرف وحركة رؤوس الأموال).

